# المَبحث الأول

## نقد دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة لحديث: «خلقَ الله آدمَ على صورتِه»

## المَطلب الأول
## سَوْق حديث «خلقَ الله آدمَ على صورتِه»

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ قال:

**«خَلق الله آدم علىٰ صورته، طوله ستُّون ذراعًا، فلمَّا خلقه قال: اِذهب فسلِّم علىٰ أولئك النَّفر مِن الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيُّونك، فإنَّها تحيَّتك وتحيَّة ذرِّيَتك، فقال: السَّلام عليكم، فقالوا: السَّلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكلُّ مَن يدخل الجنَّة علىٰ صورة آدم، فلم يزَل الخلقُ ينقصُ بعدُ حتَّىٰ الآن»** متَّفق عليه[1].

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاستئذان، باب: بدء السلام، رقم: ٦٢٢٧)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، رقم: ٢٨٤١).

## المَطلب الثَّاني
## سَوْق المُعارضاتِ الفكريَّةِ المُعاصرةِ
## لحديثِ «خلَقَ الله آدمَ على صورتِه»

هذا الحديث مِن الأخبارِ المَشهورةِ الَّتي يُمَثَّل بها علىٰ ردِّ الحديثِ من جِهة متنِه في بابِ العقائد، بدعوىٰ معارضةِ شَطْرِه الأوَّل لأصلِ التَّنزيهِ الواجب في حقِّ الله تعالىٰ أوَّلًا، ومعارضةِ شطرِه الأخيرِ للمُشاهَدِ في واقعِ الَحفْريَّاتِ وعلومِ الآثار ثانيًا.

فكان طعنُهم في الخَبرِ مُرتكِزًا علىٰ شُبْهَتين:

**الأولىٰ: أنَّ ظاهرَ الحديثِ خَلْقُ آدمَ علىٰ صورةِ الله تعالىٰ، وهذا عَيْنُ التَّشبيه له سبحانه بخلقِه وتجسيمِه.**

وفي تقريرِ هذا الاعتراضِ، يقول (ابنُ قِرناس): «مُختلِقُ هذا الحديث إمَّا ذو خلفيةٍ إسرائيليَّة، أو أنَّه مُتأثِّر بالإسرائيليَّات، لأنَّه اقتبَسَ مِن كتابِ اليهود المقدَّسِ عبارةَ: (خَلَقَ الله آدم علىٰ صورتِه)، وأصلُ العبارةِ: (فخَلَقَ الله الإنسانَ علىٰ صورتِه، علىٰ صورةِ الله خَلَقَه، ذَكرًا وأنثىٰ خَلَقَهم)»[1].

---

(١) سفر التَّكوين، الإصحاح الأوَّل: ٢٧.

والله تبارك وتعالىٰ لم يخلُق آدمَ علىٰ صورتِه سبحانه، ولا قريبًا مِن صورتِه، لأنَّه تنزَّه عن ذلك: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]»[١].

**الشُّبهة الثَّانية: أنَّ القولَ بأنَّ خَلْقَ أبينا آدم ﷺ كان بهذا الحجم الكبير، وأنَّ ذرِّيتَه لازال خلقُهم ينقُص عن ذلك إلىٰ الآن: دَعوىٰ يخالِفُها المُشاهَدَ المَحسوسَ مِن آثارِ الماضِين.**

بيان ذلك في ما اعترضَ به (الكرديُّ) علىٰ هذا الحديث، حيث قال: «الإشكال الأهمُّ لأنَّه غير قابل للتَّأويلِ: هو إثباتُ طولِ سِتِّين ذراعًا لآدم أبي البَشَر، والذِّراع عند العَرب إمَّا شرعيَّة -وهي ذراع اليَد، وتُقدَّر بـ٢٤ إصبع، أي ٤٨ سنتمِترًا-، أو هاشميَّة -وهي ٣٢ إصبعًا، أي ٦٤ سنتمترًا-، فعلىٰ القَوْلين، يكون طولُ آدمَ حوالي ثلاثين مِترًا! وأنَّ البَشَر مازالوا يَنقصُون حتَّىٰ بلَغوا الطُّولَ الحالي (بين ١،٥٠مترًا ومترين).

وهذا يخالفُ كلَّ ما اكتشَفَه علماء الآثارِ والحفريَّات عن أقدمِ هياكل البَشَر العَظميَّة، الَّتي لا يختلف طولها عمَّا عليه الإنسان الآن إلَّا يسيرًا، كما أنَّه لم يُلاحظ أنَّه هناك قِصَر تَدريجيٌّ لهياكلِ الإنسان علىٰ هذا النَّحو المذكور، بأن يكون طوله في الثَّلاثينات مترًا، ثمَّ يَتَدرَّج نحو العشرينات، فالعشرة أمتارٍ .. إلخ.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ هذا الإشكالَ قال:

«يُشكل علىٰ هذا ما يوجد الآن مِن آثارِ الأُمَم السَّالفة، كديارِ ثَمود، فإنَّ مَساكنهم تدلُّ علىٰ أنَّ قاماتهم لم تكُن مُفرطةَ الطُّول علىٰ حسبِ ما يَقتضيه التَّرتيب السَّابق، ولا شكَّ أنَّ عهدَهم قديمٌ، وأنَّ الزَّمان الَّذي بينهم وبين آدم، دون الزَّمانِ الَّذي بينهم وبين أوَّل هذه الأمَّة، ولم يَظهر لي إلىٰ الآن ما يُزيل هذا الإشكال»[٢].

---

(١) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٦٥)، وانظر «تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردي (ص/١٨٣)، و«أضواء علىٰ الصَّحيحين» للنجمي (ص/١٦٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٦٧).

يقول الكرديُّ مُعقِّبًا علىٰ نصِّ كلامِ ابن حَجر: «وهذه مِن المرَّات القليلة الَّتي يَعترِفُ فيها بأنَّ هناك إشكالًا، وأنَّه غير قادرٍ علىٰ حلِّه!»[1].

(١) «تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨٣-١٨٤)، وانظر «أضواء علىٰ الصَّحيحين» للنجمي (ص/١٦٨)، و«جناية البخاري» لأوزون (ص/٢٥).

## المَطلب الثَّالث
## دفع دعاوى المعارضاتِ الفكريَّةِ المعاصرةِ
## عن حديثِ «خَلَقَ الله آدمَ على صورتِه»

**أمَّا جواب المُعارضة الأولىٰ من دعوىٰ تشبيهِ الحديثِ لله بخلقِه وتجسيمه بإثباتِ الصُّورةِ له، فيقال فيه:**

إنَّ أهل السُّنةِ في تفسيرِهم لهذا الحديثِ علىٰ مَذْهَبين مِشهورين، مُبتَنَيَينِ علىٰ مَرجعِ الضَّميرِ في قولِه: «**علىٰ صورَتِه**»، هل هو إلىٰ اللهِ تعالىٰ، أم إلىٰ آدمَ عليه السلام؟

**فذَهب فريقٌ مِن مُحَقِّقيهم إلىٰ أنَّ الضَّميرَ فيه راجعٌ إلىٰ آدم عليه السلام:**

**والمعنىٰ:** أنَّ الله تعالىٰ خَلَق آدم علىٰ صورتِه الَّتي كان عليها مِن مَبدأ فِطرتِه إلىٰ مَوْتِه، لم تَتَفاوت هيئتُه كما الحالُ مع بَنِيه، ولم يَتَنَقَّل بين الأطوارِ كذُرِّيَّتِهِ، فإنَّ كُلًّا منهم يكون نطفةً، ثمَّ علقةً، ثمَّ مضغةً، ثمَّ عظامًا وأعصابًا عاريةً، ثمَّ يكسوها لحمًا وجلدًا، ثمَّ يكون مَولودًا رضيعًا، ثمَّ طفلًا مترعرِعًا، ثمَّ شابًا، ثمَّ كهلًا، فشيخًا.

أمَّا آدم عليه السلام: فخَلَقَه الله ونفَخَ فيه الرُّوح حالَ كونِه علىٰ صورتِه الَّتي هو عليها.

وهذا القول مَبنيٌّ علىٰ أنَّ الأصلَ في اللُّغةِ: رجوع الضَّمير إلىٰ أقربِ مَذكورٍ، والشَّاهد علىٰ هذا العَوْدِ عندهم، قوله ﷺ بعدها في نفسِ الحديث: «.. **طولُه ستُّون ذراعًا**»، فعادَ الضَّميرُ أيضًا علىٰ آدم[1].

وفي تقريرِ هذا المعنىٰ للحديثِ، يقول ابن حبَّان: «هذا الخبر تَعَلَّق به مَن لم يُحكِم صناعةَ العِلم، وأخَذَ يُشنِّع علىٰ أهلِ الحديثِ الَّذين يَنتحلون السُّنَن، ويَذبُّون عنها، ويَقمعون مَن خالفها، بأنْ قال:

ليست تخلو هذه الهاء مِن أن تُنسَب إلىٰ الله أو إلىٰ آدم؛ فإن نُسِبَت إلىٰ الله: كان ذلك كُفرًا، إذْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾! وإن نُسِبَت إلىٰ آدم: تَعرَّىٰ الخبرُ عن الفائدة، لأنَّه لا شكَّ أنَّ كلَّ شيءٍ خُلِق علىٰ صورتِه لا علىٰ صورةِ غيره!

ولو تَملَّق قائلُ هذا إلىٰ بارئِه في الخلوة، وسأله التَّوفيقَ لإصابةِ الحقِّ، والهداية للطَّريق المستقيم في لزومِ سُنَن المصطفىٰ ﷺ، لكانَ أوْلىٰ به مِن القَدح في مُنتَحِلي السُّنَن بما يجهل معناه، وليس جهلُ الإنسان بالشَّيءِ دالًا علىٰ نَفْيِ الحقِّ عنه لجهلِه به.

ونحن نقول: إنَّ أخبارَ المصطفىٰ ﷺ إذا صَحَّت مِن جهةِ النَّقل لا تَتَضادُّ، ولا تَتَهاتَر، ولا تَنسخُ القرآن، بل لكلِّ خَبرٍ معنىٰ معلومٌ يُعلَم، وفصلٌ صحيحٌ يُعقل، يعقِله العالمون.

فمعنىٰ الخبر عندنا بقوله ﷺ: «**خَلق الله آدم علىٰ صورتِه**»: إبانةُ فضلِ آدم علىٰ سائرِ الخلقِ، والهاء راجعةٌ إلىٰ آدم، والفائدةُ مِن رجوع الهاء إلىٰ آدم دون إضافتها إلىٰ البارئ جلَّ وعلا -جلَّ ربُّنا وتعالىٰ عن أن يُشبه بشيءٍ من المخلوقين-: أنَّه جلَّ وعلَا جَعَلَ سببَ الخَلْقِ الَّذي هو المُتحرِّك النَّامي بذاتِه اجتماعَ الذَّكر والأنثىٰ، ثمَّ زوال الماء عن قرارِ الذَّكر إلىٰ رحِم الأنثىٰ، ثمَّ تغيُّر ذلك إلىٰ العَلَقة بعد مُدَّة، ثمَّ إلىٰ المضغة، ثمَّ إلىٰ الصُّورة، ثمَّ إلىٰ الوقت

---

(١) انظر «الكواكب الدَّراري» للكرماني (٢٢/ ٧٢)، و«طرح التثريب» للعراقي (٨/ ١٠٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٦٦).

الممدود فيه، ثمَّ الخروج مِن قراره، ثمَّ الرَّضاع، ثمَّ الفِطام، ثمَّ المراتب الأُخَر علىٰ حسبِ ما ذكرنا، إلىٰ حلولِ المَنيَّة به.

هذا وصفُ المتحرِّك النَّامي بذاتِه مِن خلقِه.

وخَلَق الله جلَّ وعلا آدمَ علىٰ صورتِه الَّتي خَلَقه عليها وطولُه ستُّون ذراعًا مِن غير أن يكون تَقدَّمه اجتماعُ الذَّكرِ والأنثىٰ، أو زوالُ الماء، أو قرارُه، أو تغيير الماء علقةً أو مضغةً، أو تجسيمه بعده، فأبان الله بهذا فضلَه علىٰ سائرِ مَن ذَكَرنا مِن خلقِه، بأنَّه لم يكُن نطفةً فعلقةً، ولا علقةً فمضغةً، ولا مضغةً فرضيعًا، ولا رضيعًا ففطيمًا، ولا فطيمًا فشابًّا، كما كانت هذه حالةُ غيره؛ ضدَّ قولِ مَن زَعَم أنَّ أصحابَ الحديثِ حَشَويَّةٌ! يروُون ما لا يعقلون، ويحتجُّون بما لا يدرونَ!»[1].

وتقريرًا لهذا التَّوجيه للحديث، يقول الخطَّابي: «إنَّ ذريَّة آدمَ إنَّما خُلِقوا أطوارًا، كانوا في مَبدأِ الخلقةِ نُطفةً، ثمَّ علقةً، ثمَّ مضغةً، ثمَّ صاروا صُوَرًا أجِنَّة، إلىٰ أن تَتِمَّ مدَّة الحملِ، فيُولَدون أطفالًا، ويَنشَئون صِغارًا إلىٰ أن يكبروا، فيتمُّ طول أجسامهم.

يقول ﷺ: «**إنَّ آدمَ لم يكُن خلقُه علىٰ هذه الصِّفة، لكنَّه أوَّلَ ما تناولته الخِلقة، وُجِد خلقًا تامًّا، طوله سِتُّون ذراعًا**»[2].

وهذا ما رجَّحه الطَّيبيُّ أيضًا، وزاد عليه فوائدَ بأن قال: «تأويلُ أبي سليمانَ -يعني الخطَّابيَّ- للحديثِ في هذا المَقام سَديدٌ، يَجب المَصير إليه؛ لأنَّ قولَه: «**طولُه**» بيانٌ لقوله: «**علىٰ صورتِه**»؛ كأنَّه قيل: خُلِق آدم علىٰ ما عُرِف مِن صورتِه الحسنةِ، وشكلِه وهيئتِه مِن الجمالِ والكَمالِ وطولِ القامة، كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التِّين: ٤]، وإنَّما خُصَّ الطُّولُ منها، لأنَّه لم يكُن مُتَعارفًا بين النَّاس . .»[3].

---

(١) «صحيح ابن حبان» (١٤/٣٣)، وهو قول أبي ثور كما في «طبقات الحنابلة» (١/٢١٢)، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (١/٩٣)، وابن منده في «التوحيد» (١/٢٢٢).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (٣/٢٢٢٨).

(٣) «الكاشف عن حقائق السُّنن» للطيبي (١٠/٣٠٣٥).

**وأمَّا الفريق الآخر، فذهبوا إلىٰ عَوْد الضَّميرِ إلىٰ الله ﷻ لا إلىٰ آدم**[1]:

علىٰ رأسهم أحمد بن حنبل، فقد سُئل عن هذا حديث «.. **علىٰ صورته**» علىٰ صورةِ آدم؟ فقال: فأين الَّذي يُرْوَىٰ عن النَّبي ﷺ: «**أنَّ الله تَعَالَىٰ خلق آدم عَلَىٰ صورة الرَّحمن ﷻ**»[2]؟! .. ثمَّ قال: وأيُّ صورةٍ كانت لآدمَ قبل أن يُخلَق؟!»[3].

لكن المُراد عند أصحابِ هذا القولِ مِن «**الصُّورة**» هنا: «**الصِّفة**»؛ كما تقول مَثلًا: عَرِّفني صورةَ هذا الأمر؛ أي: صِفَتَه[4]؛ **وصورةُ الشَّيء**: مَجموع الصِّفاتِ الذَّاتيةِ الَّتي تُعرَف بها شخصيَّة الشَّيء، «ولا ريب أن الأدخلَ فيه هو الوَجه، ولِذا أظنُّ أنَّ غالبَ استعمالِ الصُّورةِ في الوَجْه، لأنَّه هو مَبدأ التَّمييز والمعرفة كثيرًا»[5].

**فعلىٰ هذا يكون مَعنىٰ الحديث علىٰ هذا الرَّأي**: أنَّ الله خَلقَ آدمَ ﷺ علىٰ صِفَتِه ذا وجهٍ، مُتَّصفًا بالسَّمع والبَصر والكلام، كما أنَّ الله تعالىٰ متَّصِفٌ بجنسِ هذه الصِّفات، فكأنَّه «وَضَع في بني آدم أُنموذجًا مِن الصِّفاتِ الإلهيَّةِ، وليس مِن الكائناتِ أحَدٌ يكون مَظهرًا كاملًا لتلكِ الصِّفاتِ إلَّا هو»[6]، فيكون خلقُه علىٰ صورةِ الرَّحمن مِن هذه الحيثيَّة فقط، فلا يستلزم مُماثلة[7].

---

(١) وهو قول أحمد بن حنبل كما سيأتي، وقول ابن راهويه كما في «الشريعة» للآجري (٣/ ١١٢٧)، وكذا الآجريُّ في موضعه، وأبو إسماعيل الهرويُّ في كتابه «الأربعون في دلائل التوحيد» (ص/ ٦٣)، وهو الذي نصره ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣).

(٢) اختلف العلماء في هذا اللفظ من الحديث بين مُصحِّح له ومُضعف، فمِمَّن صحَّحه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، كما في «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٠٣) (٢/ ٤٢٠)، وابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٣٠)، والذهبي في «سير النبلاء» (٥/ ٤٥٠).

وضعَّفه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٨٦)، والمازري في «المُعلم» (٣/ ١٦٩)، والألباني في «الضعيفة» (٣/ ٣١٦).

(٣) «إبطال التأويلات» لأبي يعلىٰ الفرَّاء (١/ ٨٨).

(٤) انظر «اللَّامع الصَّبيح» للبرماوي(١٥/ ٢٦٨).

(٥) «فيض الباري» للكشميري (٦/ ١٨٩).

(٦) «فيض الباري» للكشميري (٦/ ١٨٧).

(٧) ذهب بعضُ ممَّن أثبت رجوعَ الضَّمير إلىٰ الله تعالىٰ إلىٰ أنَّه من باب إضافة المخلوقِ إلىٰ الخالقِ =

يقول أبو يعلىٰ الفرَّاء (ت٤٥٨هـ): «ليس في حملِه علىٰ ظاهرِه ما يُحيل صفاتَه، ولا يُخرجها عمَّا تستحِقُّه، لأنَّنا نُطلِق تسميةَ الصُّورةِ عليه لا كالصُّوَر، كما أطلقنا تسميةَ ذاتٍ ونَفسٍ لا كالذَّواتِ والنُّفوس.

وممَّا يُبيِّن صِحَّة هذا: أنَّ الصُّورةَ ليست فِي حقيقةِ اللُّغة عبارةً عن التَّخاطيط، وإنَّما هي عبارة عن (**حقيقةِ الشَّيء**)، ولهذا تقُول: عرِّفني صورةَ هذا الأمر، ويُطلَق القول في صورةِ آدم علىٰ صورتِه سبحانه، لا علىٰ طريقِ التَّشبيه فِيَ الجسم والنَّوعِ والشَّكلِ والطُّول، لأنَّ ذلك مستحيلٌ في صفاتِه»[1].

ويزيد ابن القيِّم توضيحَ انتفاءِ التَّمثيلِ عن الحديثِ علىٰ هذا التَّوجيه الثَّاني قائلًا: «قولُه: (. . **علىٰ صورة الرَّحمن**): لم يُرِد به تشبيهَ الرَّب وتمثيلَه بالمَخلوق، وإنَّما أرادَ به تحقيقَ الوجهَ، وإثباتَ السَّمعِ والبَصر والكلامِ صِفةً ومَحلًّا»[2].

وبصرفِ النَّظر عن أرجحيَّة أحدِ هذين القَولين السُّنِّيَين السَّابقين للحديث، فلقد بانَ -بحمد الله- أنَّ الحديثَ علىٰ تَفسِيرَيْه سَالمٌ مِن غَوائل التَّشبيه، مُنَزَّه عن آفةِ التَّجسيم، فإنَّ نسبةَ الصُّورة إلىٰ الله تعالىٰ أتىٰ عليها الذِّكر في عِدَّة أحاديث في الصِّحاح وغيرها[3]، ونسبةُ ذلك إلَيْه سبحانه علىٰ ما يَليق بجمالِ وجهِه، وجلالِ سلطانِه، لا يَلزمُ منه تشبيهٌ بصُوَر خلقِه؛ تعالىٰ ربُّنا عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

---

= تشريفًا للمُضاف واختصاصًا له، كما في قوله «ناقة الله» و«بيت الله»، وهو ما تأوَّل به ابن خزيمة حديثَ «صورة الرَّحمن» علىٰ فرضِه صحَّته، انظر كتابه «التوحيد» (٨٦/١)، و«شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦٦/١٦).

وفيه بعد، لأنَّ معنىٰ الاختصاص والتَّشريف يأتي في الأعيان القائمة بنفسها، كالناقة والبيتِ ونحو ذلك، إذ معلوم انتفاء قيامها بذات الله تعالىٰ، فأما الصفات القائمة بغيرها، مثل العلم، والقدرة، والكلام، والصورة، إذا أضيفت، كانت إضافتها إضافةَ صفةٍ إلىٰ موصوف، وانظر تفصيل جوابه في «بيان تلبيس الجهمية» (٥٣٤/٦-٥٣٥).

(١) «إبطال التأويلات» (ص/ ٨١).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص/ ٥٣٩).

(٣) تراها مجموعةً في كتاب «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنة» لعلوي السَّقاف (ص/ ٢٢٩).

كلُّ ما في الأمرِ: أنَّ الإِلْفَ وَقع ببعض الصِّفات الذَّاتيَّة لمَجيئِها في القرآن، ووَقَعَت الوَحشةُ مِن الصُّورة لأنَّها لم تَأتِ في القرآن! ونحن نُؤمن بالجميع، ولا نقول في شيءٍ منه بكيفيَّةٍ ولا حَدٍّ[1].

**أمَّا دعوىٰ المعارضة الثَّانية من كونِ ما ذُكر من طولِ آدم ونقصانِ ذرِّيتَه في ذلك تدريجيًّا مُخالفٌ للمُشاهدِ مِن آثار ثمود ونحوها مِن الحفريَّات، الَّتي تدلُّ أحجامُ عماراتهم علىٰ نفسِ أطوالِنا، ومُؤدَّىٰ ذلك أنَّ متوسِّط أطوالنا واحد لم يتغيَّر منذ آدم؛ فيُقال في جوابه:**

قد مرَّ استشهادُ (الكرديِّ) علىٰ شُبهتِه هذه بنَصٍّ لابن حجر يَستشكل فيه متن الحديث، يستقوي بهذا النَّص علىٰ أهلِ السُّنة ويُحاجُّهم! وكذا فعل (عدنان إبراهيم) في حضِّه أهلَ السُّنة علىٰ اقتفاءِ أَثَرِ ابنِ حَجَرٍ في (عَقليَّتِه العلميَّة)[2] حين رآه تَكَلَّم في مَتن هذا الحديث واستشكله!

وكان هاذان أحقَّ باقتفاءِ هذه النَّصيحةِ قبل غيرهما! إذ غاية ما بلغ به كلام ابن حَجر أن استشكل المتنِ، فهو -إذن- مُقِرٌّ بصِحَّته! والصِّحة والاستشكال قد يَجتمِعان في نَظَرِ العَالِمِ ولا ضَيْر، وكنَّا قرَّرنا في تمهيد هذه الرِّسالة بـ: **أنَّ الاستشكالَ لا يَستلزم البُطلان**[3]، فلا ينبغي للحصيف أن يَجعَلَ العاقِلُ مِن عَجْزِه عن حَلِّهِ حُجَّةً لنَسْفِ النَّصِ مُطلَقًا! كما فَعلَ هاذان النَّاصِحان لأهلِ الأثَر.

لكن عجبي مِن ابنِ خَلْدونٍ (ت٨٠٨هـ)! كيف جَرَىٰ علىٰ خلافِ هذا المَهْيَعِ السُّنيِّ القَويمِ في مُعاملةِ الأخبارِ، فأنكَرَ ما في هذا الحديث من طُولِ الأوَّلينَ بدعوىٰ ما رآه من حالِ عماراتِ ثَمود؛ حتَّىٰ جَعَل الحديثَ فيه مِن أساطير القُصَّاص!

---

(١) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٣٢٢).

(٢) هذا ما نَعتَ به عدنان إبراهيم تعامل ابن حجرٍ مع الحديث! وذلك عند كلامه علىٰ حديث طول آدم ﷺ ضمن خطبته المُصوَّرة المشهورة «مُشكلتي مع صحيح البخاري»، ابتداءً من الدَّقيقة ٥٨ إلىٰ ٦٧، علىٰ الموقع العالميِّ (اليوتيوب).

(٣) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢٩٣).

فقد كان بهذا النَّعت للحديث أسبَقَ مِن ابنِ حَجَرٍ إلىٰ الإشكال علىٰ متن الخبر بآثارِ ثَمودٍ؛ غير أنَّ الفرق المنهجيَّ الجوهريَّ بينهما: أنَّ ابن خلدون سارَعَ إلىٰ إنكارِ المتنِ، بينما تَوَرَّع ابن حجرٍ عن هذه المَزَلَّة[1]!

**وعند تأمُّلِ ما أشكلَ به ابن حَجَرٍ علىٰ متنِ الحديث، وإليه استَنَدَ مَن أنكرَه مِن المُعاصرين:** نجد أنَّه مُبتَنًى علىٰ بِضعِ مُقدِّماتٍ، أَوْحَىٰ مَجمُوعُها إلىٰ ابن حجرٍ بالإشكالِ في متن الخَبر، هذه المُقدِّمات مُجمَلَةٌ في ما يلي:

**المقدِّمة الأولىٰ:** أنَّ قومَ ثمودٍ هم أقربُ زمانًا إلىٰ آدم عليه السلام مِنَّا إليه.

**المقدِّمة الثَّانية:** أنَّ ما نعهده مِن أَبْنِيَةِ (الحِجْر) بأبوابِها الصَّغِرةِ شمالَ غربِ الجزيرة العَربيَّة عائدةٌ إلىٰ ثمود.

ففي هاتين المُقدِّمتين ما يُفيد ابنَ حجرٍ **نتيجةً واحدةً:** وهي استقرارُ طولِ بني آدمَ، وعدَم نُقصانِه منذ عهدِ ثَمودٍ إلىٰ زمنِه، وهي بهذا مخالفةٌ لما أفاده الحديث: مِن تَناقُصِ طُولِ بَنِيه عبر الزَّمَن عن السِّتين ذراعًا، وبشكلٍ مُطَّرِدٍ.

**فمنشأ الإشكال عند ابن حجرٍ من امتناعِ الجَمْع بين هذه المَعلوماتِ جميعِها!** إذْ كان مِن المَقبولِ أن تَقَع أطوالُ ثَمود في مَنزلةٍ بين طول آدم وأطوالِنا؛ أمَا وأبنِيَتُهم شاهدةٌ علىٰ أنَّ طولَهم في مِثلِ طولِنا، ففي ذلك دليل علىٰ أنَّ إحدىٰ تلك المَعلومات السَّابقةِ خاطئة!

ولقد كان حقًّا علىٰ النَّاظرِ حينَهَا أنْ يَسْتَشكلَ مِن بين تلك المُقدِّمات السَّابقة أضعفَها مِن جِهة الثُّبوت، هذا البَديهيُّ في عملِ النَّاقد؛ لكن قد وَقَع نقد ابن حجرٍ علىٰ النَّقل الحَديثيِّ، ولم نَرَه يُشَكِّك في المَعلومةِ النَّقليَّة التَّاريخيَّة الأخرىٰ بالمَرَّة! والَّتي هي عندي أساس ما بَنىٰ عليه استشكالَه أصلًا، أعني بها: ما تَعَارف عليه النَّاسُ مِن نسبةِ آثارِ دِيارٍ مَنحوتةٍ في مكانٍ مَخصوصٍ مِن جزيرة العرب إلىٰ ثمود!

---

(١) «مقدِّمة ابن خلدون» (٢/ ٢٤).

فآنَ الشُّروع في نَقدِ كلِّ مُقدِّمة ومعلومةٍ بَنىٰ ابن حجرٍ عليها استشكاله علىٰ حِدةٍ، فأقول مستعينًا بالله:

**قولُ ابن حَجرٍ في المقدِّمة الأولىٰ: بأنَّ عهدَ ثمود «قديم، وأنَّ الزَّمان الَّذي بينهم وبين آدم، دون الزَّمان الَّذي بينهم وبين أوَّل هذه الأُمَّة»(١):**

فقد ذكرَ هو برهانَ ذلك في مَوضعٍ آخر مِن كتابِه(٢)، وهو قولُ صالحٍ ﷺ لثمود: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ﴾ [الأعراف: ٧٤]، ومَعلوم أنَّ قومَ عادٍ أوَّل الأقوامِ الَّتي خُلِفَت بعد الطُّوفان، كما في قولِ نبيِّهم هودٍ ﷺ لهم: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩]، فهذا الاستدلال منه صحيح، فلا إشكال في هذه المقدِّمة.

**وأمَّا مقدِّمته الثَّانية: من دعواه أنَّ ما هو مُشاهَد مِن أبنِية ثَمودٍ لم تكن مُفرِطةَ الطُّول، فيُقال في نقضها:**

إنَّ هذه المَعلومة لا تقوم ابتداءً إلَّا علىٰ فَرْضِ صِحَّةِ ما تَنسِبه العامَّةُ إلىٰ ثَمود مِن دِيارٍ مَنحوتةٍ في شمال الجزيرة، والَّتي تُسمِّيه الحِجرَ أو ديار صالحٍ؛ والحَقُّ أنْ لا دَليل يُثبِتُ جزمًا كون ما حَوَته تلك المنطقة مِن بيوتٍ مَنحوتة في تلك الصُّخور هي نفسُها مَساكن ثمود!

فقد بَرَز مِن الأثَريِّين والمُؤرِّخِين مَن يُرجِع بناءَ هذه المَدائن بشكلِها الحاليِّ إلىٰ أقوامٍ آخرين، منهم الأنباط، حيث اتَّخذوا (الحِجْرَ) عاصمتَهم الثَّانيةَ بعد عاصمتِهم الأولىٰ (البَتْراء)، فلا يُستَبعَد بعدُ إحداثَ الأنباطِ في عمارتِها الصَّخريَّة مِن التَّغيير كما صَنعوه في عمارةِ (البَتراء)، ليشمَلَ ذلك فَتحاتِ الأبواب، بل واجهاتِ المَباني ذاتِها(٣).

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٦٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٨١).

(٣) انظر مقالًا بعنوان: «ناقة صالح حائرة» لـ د. محمد علي الحربي، بـ«جريدة عكاظ» السعودية، العدد (٣٦٥٩)، ٢٤/ ٦/ ٢٠١١م، ومقالًا بعنوان: «طول آدم والإنسان، ومنحنىٰ نقصانه مع الزمان» لعز الدين كزابر، بمُدوَّنة blogger الإلكترونية، بتاريخ الأربعاء ١٩ ديسمبر ٢٠١٢م.

وعَينُ هذه المنطقة كانت مَعمورةً قبل الأنباطِ بالدَّدَانيِّين، ثمَّ باللِّحيانيِّين[1]، وهذا يَزيد مِن احتمالِ حدوثِ التَّغيير في عمارتِها.

**فالقصدُ**: أنَّ الجزمَ بأنَّ ما يُعهَد مِن تلك المبَاني الصَّخريَّة شمالَ غربِ الجزيرة هو عينُ مَباني ثمودٍ، وأنَّه لَمْ يُصِبها شيءٌ مِن التَّغيير مَن قِبَل الحضاراتِ المتلاحقة عليها عبر الزَّمن الطَّويل: الجزمُ بهذا ضَربٌ مِن المُجازفةِ المُفتقرةِ إلىٰ البرهانِ العِلْميِّ والتَّواتر النَّقلي.

غايةُ العِلم في مثلِ هذا الأمر أن يكون ظَنًّا، ولا ينبغي لِما هو ظنِّيٌ أن يُستشكَل به ما تَواردت الأمّة علىٰ قَبولِه مِن حديثِ رسولِ الله ﷺ، فضلًا عن تعطيلِه به!

ثمَّ علىٰ التَّسليمِ بأنَّ هذه الأطلالَ هي عينُها ديار ثَمود: فقد كان يَصِحُّ لابن حجرٍ الاستشكالُ بهذه المقدِّمة **لو كان الحديثُ يَلْزم مِن ظاهرِه اطِّرادُ النَّقصِ بتَدَرُّجِ أطوالِ بني آدم عبر الأجيال علىٰ وَتيرةٍ واحدةٍ! وذلك بأن يكون مُعَدَّل التَّناقصُ في الطُّولِ والحجمِ مِن قَرْنٍ إلىٰ آخر ثابتٌ لا يَتَغيَّر!**

**وهذه هي المَغلطة الَّتي زَلَّ فيها المُحْدَثون!** وليس في ظاهر النَّص ما يُسْعِفُها البتَّة، فليس يُفيد متنُه إلَّا جنسَ التَّناقصِ في الطُّولِ فحسب؛ أمَّا درجات التَّناقص هذا أو اطِّراده عبر الأجيال، فليس في الحديثِ ما يَنْفِيه أو يُثبته.

**فلذا جازَ لنا مِن جِهة النَّظر في الحديث أن نقول:**

لا مانعَ من أن يكون التَّناقصُ علىٰ وتيرةٍ سريعةٍ بعد آدم في الأجيالِ الأولىٰ مِن بَنِيه قبل الطُّوفان، ثمَّ تَباطَأت وتيرة التَّناقص فيما بعد ذلك تدريجيًّا عبر آلاف السِّنين، وخَفَّ التَّقاصر، حتَّىٰ وَصَل الحال إلىٰ مثلِ ما نحن عليه اليَوم.

(١) **مملكة دادان أو لحيان**: مقاطعة تابعة لمملكة مَعين اليمنيَّة الأصل، قامت غرب شمال الجزيرة العربية في القرن السابع قبل الميلاد، واستمرت باسم مملكة دادان إلىٰ القرن الأول قبل الميلاد، ثم باسم لحيان بعد سقوط مملكة الأنباط من سنة ١٠٦م إلىٰ ١٥٠م، انظر «تاريخ الجزيرة العربية في عصورها القديمة» لـ د. عبد العزيز صالح (ص/١٤٣).

بل يسوغ أن يُقال: أنَّ هذا التَّدرُّج نفسَه في النُّقصانِ كانت تختلِف وَتيرتُه مِن جنسٍ بَشريٍّ إلىٰ آخر في الزَّمن الواحد، فيبطُؤ في أقوامٍ، ويشتدُّ في آخرين.

**شاهد ذلك**: ما تَواتر في شريعتِنا وصُحف أهل الكتاب مِن خُلُوِّ أقوامٍ عَماليقَ ضِخام الأجسام، كالَّذين قاتَلهم بنو إسرائيل في زَمَنِ يوشع بن نون عليه السلام، وهو قولهم لنبيِّهم: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، يقول ابن جرير: «سَمُّوهم جبَّارين: لأنهم كانوا بشدَّةِ بطشِهم، **وعظيمِ خَلْقِهم** -فيما ذُكِر لنا- قد قَهَروا سائرَ الأُمَم غيرهم»[(١)].

فقولنا بعدمِ اطِّرادِ وتيرةِ النَّقصِ عبر الأجيالِ، هذا في نَظَري أفضل ما يُجمَع به بين الحديثِ وبين بعضِ الآثار المُشاهَدةِ، وعليه ما نراه مِن آثار قديمةٍ تقربُ من أطوالِنا اليوم: تكون لأقوامٍ تباطَأ فيهم التَّناقصُ، حتَّىٰ قرُبوا في أطوالِهم مِن أطوالنا.

**ثمَّ إنَّا نقول**: إنَّ حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا في نقصِ طول بني آدم ليس الدَّليل الشَّرعي الوحيدَ علىٰ إفراطِ طولِ أبينا آدم عليه السلام والأجيالِ الَّتي جاءت بعده، ففي كتابِ الله تعالىٰ ما يُشِير إلىٰ ذلك، بل في المُكتشفات البيولوجيَّة والحَفْريَّةِ ما يَعضد ذلك.

**بيان ذلك**: أنَّ المُقرَّر من دلائلَ الشَّريعة فرطُ أعْمارِ البَشَر في الأُمَمِ السَّابقة الأولىٰ، علىٰ غير ما نعهده في هذه الأحقابِ المتأخِّرة[(٢)]، فقد لَبِث نوحٌ في قَومِه ﴿أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾ [العنكبوت: ١٤].

وليس يخفىٰ أنَّ هذا ليس بخَصِيصةٍ لنوح عليه السلام ولا آيةً له، بل ميزة في الأوائل عمومًا، بَدَأت بآدم عليه السلام حيث ناهزَ الألفَ سنة[(٣)]، ثمَّ تَتالَت بعدُ في أبنائِه.

---

(١) «جامع البيان» (٨/ ٢٨٩).

(٢) مما رُوي في ذلك. مثلًا. ما أخرجه مالك بلاغًا في «الموطأ» (١/ ٣٢١، رقم: ١٥): من «أن رسول الله أُريَ أعمار النَّاس قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنَّه تقاصر أعمار أمَّتِه..».

(٣) كما صحَّ به الحديث عن أبي هريرة وابن عبَّاس رضي الله عنهم: «أنَّ الله تعالىٰ كتب لآدم ألف سنةٍ، ثمَّ وأنَّه =

وفي تقرير ذلك يقول ابن تيميَّة: «أعمارُ بني آدم -في الغالبِ- كلَّما تأخَّر الزَّمانُ قصُرت ولم تطُل..»، وذَكَر عُمْر آدمَ ونوحٍ، ثمَّ قال: «فكان العُمْر في ذلك الزَّمان طويلًا، ثمَّ أعمارُ هذه الأمَّة ما بين السِّتين إلىٰ السَّبعين، وأقلُّهم مَن يجوز ذلك»[1].

فإذا تَقرَّر هذا؛ فإنَّ هذا الطُّول في عُمْر الإنسانيَّة الأولىٰ مُفْضٍ عند المُختصِّين في علومِ البِنْياتِ الطَّبيعةِ إلىٰ ضرورةِ امتلاكِ أولائكَ لأبدانٍ كبيرةٍ تَتحمَّل هذه الحياةَ الطَّويلةَ علىٰ الأرض! وهو ما يَتَّسق مع الدِّراساتِ الحديثةِ الَّتي تربط بين عُمْر الكائنات الحيَّة وبين أحجامِها، حيث يقول أهل الاختصاص: إنَّ الأكبرَ حجمًا هو الأطولُ عُمْرًا في الجملة، لأنَّ طُولَ الحياة تستلزم جسمًا أكبرَ يُقاوم مَوانع البَقاء.

وقد أثبتت دراساتٌ إحصائيَّة عَديدة هذه الملاحظة، تؤكِّد العلاقةَ الطَّردية بين حجمِ الجسمِ وطولِ العُمْر، وفي هذه العلاقة التَّناسبيَّة بين الأعمارِ والأحجامِ جوابٌ لِمن يَسأل عن عِلَّةِ عَيشِ سَمكِ السَّلَمون -مثلًا- مدَّةً قصيرةً لا تجاوز الأربعَ سنين، بينما يَعيش الحوتُ القطبيُّ مُقوَّس الرَّأس قريبًا مِن مائتي سنة[2].

إنَّ مِن المُستبعَد علىٰ ما تُؤكِّده هذه الشَّواهد العِلميَّة، أن يكون الإنسان الأوَّل ذا عُمْرٍ يتجاوز المئاتِ مِن السِّنين، يَصل إلىٰ الألفِ في بواكيره، ثمَّ يكون

---

= وَهَب لداود ﷺ مِن عمرِه أربعين سنةً..»، أخرجه الترمذي في (ك: التفسير، باب، رقم: ٣٣٦٨) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»، وصحَّحه ابن حبَّان (رقم: ٦١٦٧)، وأخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢٢٦٩، ٢٧١٤، ٣٥١٩) عن ابن عباس، وقال مخرِّجوه: «حديث حسن لغيره».

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٩٢-٩٣).

(٢) انظر دراسة علمية منشورة في ذلك بالإنجليزية للبروفيسورَين (جوانا كوستا juana costa)، و(جورج شارش george church)، بعنوان:

"An analysis of the relationship between metabolism, developmental schedules, and longevity using phylogenetic independent contrasts" (2) p:17.

وهذه الدراسة منشورة في عدة مواقع بحثيَّة متخصِّصة علىٰ الشَّبكة الإلكترونية.

بدَنُه مماثلًا لِما نعهدُه مِن أبدانِنا اليوم! والَّتي لا تَتَحمَّل إلَّا بِضْعَ عقودٍ مِن السِّنين، لتهرمَ بعدُ وتضعُف بِنيتُها بفعلِ الشَّيخوخة[1]؛ هذا مِن المُحال.

ومِن لطائف الأخبار في هذا الباب، ما وجدته لابن عمر ﷺ من إشارة لَطيفةٍ إلىٰ هذا التَّلازمِ الواقعِ بين نقصانِ عُمْر الإنسانِ وخِلقَتِه! وذلك فيما رواه عنه مجاهد قال: قال ابنُ عمر: «هل تَدري كم لَبِثَ نوحٌ في قومِه؟ قلتُ: نعم، ألفَ سنةٍ إلَّا خمسين عامًا، قال: «فإنَّ النَّاسَ لم يَزدادوا إلَّا **نقصًا في لحومِهم وأجسامِهم وأعمارِهم**»[2].

تَتَلمَّح هذا الرَّبطَ بين هذين الطُّولَين في التَّناسبِ -طولِ العُمرِ وطولِ الجسم- في قولِ المَقريزيِّ (ت٨٤٥هـ) أيضًا: «العَرَب العاربة الَّذين كانوا في الزَّمَن الغابر، وقد طالت مُدَدُهم في الحياة، وعظُمَت خلقتهم»[3].

لكن عَجَبي لا ينقضي مِن عَالم فقيهٍ مِن جهابذة القرنِ السَّادس، كيف انتبهَ إلىٰ هذه العلاقةِ التَّناسبيَّةِ بين عُمْرِ الإنسان وحجمِه قبل قرونٍ مِن الزَّمن؟! أعني به ابنَ هُبيرة الوَزيرِ (ت٥٦٠هـ)، حيث قال في شرحِه لحديثِ أبي هريرة هذا:

«إنَّه لمَّا كانت أعمارُ الأوائلِ طِوَالًا، لم يَكُن يَقتضي طولٌ بلوغَ الأشدِّ منه؛ **لأنَّ مُدَّتَه**[4] **تُناسب ذلك الطُّول**، وأنَّ ابتداءَ الخلق مِن (. .)[5] الآدمي إلىٰ أن

---

(١) ومِن لطيف الاعتبارِ بحديث أبي هريرة ﷺ: أنَّه يُعَيِّن النِّسبة بين طولِ آدم وما نعهده من طول الإنسان الحاليِّ، إذْ حاصل قِسمة ٦٠ ذراعًا -وهو طول آدم- علىٰ ٨.٣ ذراع -وهو متوسِّط طول الإنسان اليوم- هو: (١٦)، أي أنَّ طول آدم يفضُل علىٰ طول أبنائه اليوم بستة عشر ضعفًا، والعجبُ في أنَّ هذه النِّسبة هي نفسُها النِّسبة بين طولِ عُمر آدم وعمر الإنسان الحالي، أي تقسيم ألف -وهو عمر آدم بالسِّنين- علىٰ ٦٥ سنة هجريَّة أو ١.٦٣ سنة شمسيَّة -وهو متوسط أعمار الأمَّة المحمَّدية- والَّذي حاصله ما يقرب منه (١٦) أيضًا! وانظر مقال عز الدِّين كزابر المُشار إليه سابقًا: «طول آدم والإنسان، ومنحنىٰ نقصانه مع الزَّمان».

(٢) أخرجه ابن الجعد في «المسند» (رقم: ٢٧٤)، وبنحوه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٧٠٣ رقم: ١٩٨٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٩/ ٣٠٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٨٠): بأسانيد صحيحة عن مجاهد.

(٣) «ضوء السَّاري» للمقريزي (ص/ ٢٩-٣٠).

(٤) في الأصل المطبوع: (مده)، ولعل ما أثبته أصح وأنسب للسياق.

(٥) كذا في الأصل المطبوع، ولعله بياض في نسخته الخطية.

يبلغ أشدَّه، فإنه يكون ما يخلُف عليه في مُدَّتِه أكبر ما يتخلَّل منه دائمًا إلىٰ القوَّة والزِّيادة، فإذا حسبتَ هذا علىٰ مقتضىٰ ما يستحقُّ العُمْر الَّذي هو الآن مِن السِّتين إلىٰ السبعين، أو العُمْر الَّذي هو ستمائة أو سبعمائة وألف: كان قريبًا ممَّا ذُكِر أنَّ طولَه كان سِتِّين ذراعًا»[١]!

**ثمَّ إنَّ مِن الآياتِ القرآنيَّة ما يشهد علىٰ فرطِ طول الأوَّلين:**

منها ما وَصَفَ الله تعالىٰ به أجسامَ عادٍ عند إهلاكِهم بأنَّهم ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، فهذا تَشبيهٌ لأجسامِهم وهي مُلقاةٌ علىٰ الأرضِ بأعجازِ النَّخيلِ المُنقعرِ، أي: المُقتلعِ مِن أصولِه مَطروحًا علىٰ الأرضِ[٢].

وأعجازُ النَّخل: هي أصولُها وجذوعُها الَّتي قُطِعَت فُروعها[٣].

**ومَفاد الآيتين:** أنَّك ترىٰ أجسامَ قَومِ عادٍ في طولِها عند إهلاكِها كأنَّها جذوع نخيلٍ مُلْقاةٌ علىٰ الأرضِ، وهذا التَّشبيهُ لا يَستقيم مع أجسادِنا الصَّغيرة المَعهودة اليوم، فالنَّخلُ التَّام النُّمو في الصَّحاري شبهِ الاستوائيَّةِ، يصل طولُه الأقصىٰ إلىٰ ٨٠ قدمًا، أي ٢٤ مترًا، بل يزيد علىٰ ذلك[٤].

وهذه الأطْوَال تُقارب جدًّا طولَ آدم ﷺ البالغ ٢٨ مترًا![٥]

ثمَّ تأمَّلْ قولَ ابن عبَّاس رضي الله عنهما في تفسيره لآيةِ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] قال: «عَادٌ مُكِّنوا في الأرض أفضلَ ممَّا مُكِّنت فيه هذه الأمَّة، **وكانوا أطولَ أعمارًا**»[٦]، لترَىٰ تعزيزَ ما قرَّرناه آنفًا مِن تلك العلاقة الطرديَّةِ التناسبيَّة بين طُولِ عمر الإنسانِ، وضخامةِ جسَدِه.

---

(١) «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٧/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) انظر «جامع البيان» لابن جرير (١٠/ ٢٧٨) (٢٢/ ١٣٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٨٩)

(٣) انظر «معالم التنزيل» للبغوي (٧/ ٤٣٠).

(٤) انظر المقال المُشار إليه قبلُ: «طول آدم والإنسان، ومنحنىٰ نقصانه مع الزمان» لعز الدِّين كزابر.

(٥) وقد يكون في هذا شاهدٌ علىٰ تَناقصِ طولِ البَشَر بين آدم وعادٍ، إذْ المَعلوم أنَّ عادًا أوَّلُ الأقوامِ قد خلَفت قومَ نوحٍ بعد الطُّوفان، كما تقدَّم تقريره.

(٦) انظر «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٤٥١) بتصرف يسير.

**فإنْ قيل: هذا المُقرَّر منك «يُخالِف كلَّ ما اكتشفَه علماءُ الآثارِ والحفريَّاتِ عن أقدم هياكلِ البَشَر العَظْميَّةِ، الَّتي لا يختلف طولُها عمَّا عليه الإنسان الآن إلَّا يَسيرًا»[1].**

**قُلنا في جوابه:** إنَّ المُتَتبِّع لكثيرٍ مِن أخبارِ هذا المُجتمعِ (الحَفْريِّ الأثريِّ!) الغَربيِّ، لن يُعدَم من أربابِه تَفَشِّيًا مَشِينًا لانعدامِ الحِيادِ في تَقريراتِ بُحوثِهم المزعومةِ، يَتَمثَّل تلاعبُهم هذا في الغِشِّ والتَّزييفِ وإخفاءِ الآثار غيرِ المَرغوب في إظهارها! سواء علىٰ المُستوىٰ الحكوميِّ، أو السَّماسرة، ولصوصِ الآثار[2].

كيف لا، والإقرارُ بعَمالقةٍ في الماضي أجدادًا للبَشر يضرب خُرافتهم في التَّطوُّر في مَقتلٍ! حيث يَفترِضُ الدَّاروينيُّون بأنَّ الإنسانَ الحاليَّ مُنحدرٌ مِن قِرَدة جَنوبيَّة طولها لا يَتعدَّىٰ المِترَ ونصفَه! .. فكيف يكون سَلفُه إنسانًا عِملاقًا؟!

---

(١) «تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨٣-١٨٤).

(٢) مثال واحد يُنبيك عن حجم الفسادِ القابع في هذا الحقل من حقولِ العلمِ البحثيِّ: وهو ما قدَّمته المؤسسة الأمريكية لعلم الآثار البديل (AIAA) مِن دعوىٰ ضدَّ معهد (سميثسونيان Smithsonian Institution)، تتَّهمه فيها بالتَّخلُّص أو إخفاء آلافٍ من قِطع الهياكل البشريَّة العملاقة، مِن طول ٦ أقدام إلىٰ ١٢ قدم، أي من مترين إلىٰ ٦.٣ مترا!، وذلك منذ أوائل القرن الميلاديِّ الماضي.

وأنه رغم الإنكار لذلك، إلا أن الدليل الذي غير مجريات القضية كان تقديم (جيمس شورواردJames Churward) المتحدِّث باسم (AIAA) عظمة فخذ بشرية بطول ١,٣ متر كانت في حوزة أحد القيمين علىٰ المعهد وقد سرقها منه في عام ١٩٣٠م، وقد اعترف بذلك قبل موته وكان مما قال مستنكرا: «إنه لأمر فظيع أن يجري للشعب الأمريكي ..»، وكتب في رسالة: «نحن نخفي الحقيقة عن أسلاف البشر، أجدادنا، والعمالقة الذين جابوا الأرض كما ذكر في الكتاب المقدس والنصوص القديمة من العالم!».

وبالفعل تمَّ الحكم بالإفراج عن تلك الوثائق في ٢٠١٥م، لكن لا نعرف شيئا عنها إلىٰ الآن!

وانظر تقريرًا عن الموضوع في:

http://worldnewsdailyreport.com/smithsonian-admits-to-destruction-of-thousands-of-giant-human-skeletons-in-early-1900s

http://dailyoccupation.com/2016/10/25/smithsonian-destruction-giant-skeletons/

هذا؛ وقد انتشرت مجموعة فيديوهاتٍ ومقاطع نادرة للباحث الأمريكي (مايكل كريمو Michael Cremo) عن الفوضىٰ والتَّلاعب والاضطهاد في عالم الآثار الإنسانيَّة والحفريات وأعمارها، مثل ما وقع من فضيحة عالم الحفريات (راينر بروتش Reiner Protsch)، يمكن الوقوف عليها باستعمال الشَّبكة الإلكترونيَّة.

ومع الضَّباب الَّذي يَغشىٰ هذا المجالَ ومُكتَشفَاته، فقد أعلَنَت بعضُ الفِرَق البحثيَّة الغَربيَّة عن هياكل بَشريَّةٍ عملاقةٍ اكتُشِفت في بقاعٍ مختلفةٍ من العالَم، مِن ذلك علىٰ سَبيلِ المثالِ:

ما عُثِر عليه بين عَامَيْ (١٩٣٤ و١٩٣٩م) قرب مدينة (هونج كونج) الصِّينيَّة، مِن أسنان طاحنةٍ بشريَّةٍ قديمةٍ كبيرةٍ جدًّا، هي أكبر مِن حجم أسناننا اليوم بستَّة أضعافٍ! حتَّىٰ سمَّىٰ (د. فايد نرايش faid naraych) -وهو عالم طبيعة أمريكيٌّ- صاحبَ هذه الأسنان بـ (الإنسان العملاق)، وهو يؤكِّدُ: أنَّ الإنسان تَسَلسل مِن أحجام عملاقةٍ ذات جماجم كبيرةٍ، **ثمَّ حَصَل النَّقص التَّدريجيُّ مع مرور الزَّمَن**[١]!

بل عن قريبِ عهدٍ، عَثر بعض علماء الآثار العاملين قربَ سواحلَ الأمازُون في الإكوادور وبِيرُو، علىٰ مَقابرَ عظامٍ بَشريَّة كثيرةٍ، تعود إلىٰ أناسٍ يَصِل طولهم إلىٰ ما يَقرب مِن ثلاثةِ أمتار![٢]

والأخبار عن مثل هذه المُكتشَفاتِ يَتَزايد خروجُها عَلنًا مع مُرورِ الأيَّامِ[٣].

ولا عَجَب؛ فإنَّ ما يُكتَشَف مِن هذه الهياكلِ العظميَّةِ العملاقةِ، قد كان مَعهودًا قبل زمانِنا هذا، دَوَّنَ أخبارَها علماءُ المسلمين في تَواريخِهم[٤]، مِن ذلك:

أنَّ قبرًا بمدينةِ (الكَرْك) في الأردن، كان يظنُّ النَّاس لضخامتِه أنَّه لنوح ﷺ! وقد وجدوا فيه عظامًا عظيمةَ الحجم، يقول عنه ابن تيميَّة: «قد

---

(١) انظر «التطور والإنسان» لـ د. حسن زينو (ص/ ٩١-٩٢).

(٢) مُستلٌّ من خَبر نشرته «قناة روسيا الفضائيَّة» علىٰ موقعها الرَّسمي، بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦، بعنوان: «لُغز عمالقة الأرض المنسيِّين»، وبحسب رئيس بعثة التَّنقيب عن تلك الآثار، فبقايا هذه الهياكل البشريَّة موجود في ألمانيا، حيث تخضع لفحوص من قبل خبراء مختصين.

(٣) والكثير من الاكتشافات لهياكل بشرية بأحجام ضخمة مُوثقة من مصادر غربية تجدها في مقال علمي بموقع (muslims-res) بعنوان: «**منكوشات تطوريَّة .. هل هناك عمالقة عاشوا قديما؟**».

(٤) انظر شيئًا من ذلك فيما رواه القزويني عمَّن شاهده من الرَّحالة والمؤرِّخين في كتابه «آثار البلاد وأخبار العباد» (١/ ٢٥٢)، وكتابه الآخر «عجائب المخلوقات» (٧/ ٣٤٠).

حدَّثني مِن ثقاتِ أهلِ المكانِ عن آبائهم مَن ذَكَر أنَّهم رَأوا تلك العظام الكبيرة فيه، وشاهدوه قبل ذلك مكانًا للزَّرع والحياكة؛ وحدَّثني مِن الثِّقات مَن شاهَد في المقابر القريبة منه رؤوسًا عظيمةً جدًّا، تُناسب تلك العظام، **فعُلِم أنَّ هذا وأمثالَه مِن عِظام العَمالقةِ، الَّذين كانوا في الزَّمن القديم أو نحوِهم**»[1].

ولله في خلقه شؤون!

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٦٢).